مرورية تخطف الأرواح!

عاماً والسبب جنون السرعة

الأسد من الحوادث وتساؤلات بدون إجابة!

□ العقيد/ أحمدناجي مهفل - مرور ذمار

□ أين مراكز الفحص الآلي ولماذا أفلست مدارس تعليم قيادة السيارات؟!

□ سائقون سكنهم القلق والتهور وطوارئ المستشفيات «أنين وصراخ»

مع وجود فروق جوهرية في ترتيب أهمية الأسباب المؤدية الى حوادث المرور..

توجد أسباب خاصة وغريبة تفسر وقوع بعض من هذه الكوارث، وهي تعكس بوضوح عدم احترام قواعد وآداب المرور في الشارع، في وقت غابت فيه الحكمة ودخل العقل اجازة طويلة ليظل التهور والعشوائية واللامبالاة تحكمنا..

إلى مرور الأمانة!

● مرور أمانة العاصمة أبدى قلقه من ازدياد هذه الظاهرة التي تكشف عن واقعها تلك التقارير الصادرة عن الادارة العامة للمرور وادارات المرور الأخرى، وحول أسباب المشكلة يقول عقيد ركن/محمد منصور الغدراء- مدير مرور أمانة العاصمة: هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء هذه المشكلة يتمثل السبب الأول لزيادة أعداد الحوادث المرورية ونتائجها هو عدم التزام السائقين بآداب وقواعد المرور وارتكاب المخالفة المرورية بشكل عمدي هو الذي يؤدي الى حصول الحوادث المرورية وبالتالي فإن زيادة ارتكاب المخالفات المرورية يجر خلفه زيادة في الحوادث وهذا مانقوم بالتنبيه إليه باستمرار دون أن يعي السائقون ما نقوله فهم يتساهلون في ارتكاب المخالفات المرورية وعندما يقوم جندي المرور بضبطهم يتشدقون بقولهم لم تخرب الدنيا اعطني قسيمة مخالفة وكأن ماقام به من عمل مخالف للنظام والقانون شيء بسيط وليس له نتيجة وخيمة ولا نعلم متى يدرك السائق أن الحادث المروري ليس سوى نتيجة طبيعية لمخالفة يرتكبها السائقون عن عمد وعليه أن يدرك العواقب الوخيمة لما يقترفه في حق نفسه وحق الآخرين.

● أما السبب الثاني: الذي نعتقد أنه سبب لزيادة أعداد الحوادث المرورية فهو حرص الإدارة العامة للمرور على ضبط العملية الاحصائية بدقة أكبر مما كان يتم في الأعوام السابقة من خلال متابعة فروع المرور في الجمهورية للحصول على أدق رقم احصائي لما يحدث في الشوارع والطرقات وهذا أدى الى الشعور بارتفاع أعداد الحوادث لأنه كان يحصل في الأعوام الماضية قصور في العملية الاحصائية فحرص الأخ العميد/عبدالله علي شبيل- مدير عام المرور على متابعة الجهات ذات العلاقة لإعطاء أرقام قريبة للواقع الذي يحصل فكان أن لاحظنا هذا الارتفاع.

● السبب الثالث: هو زيادة أعداد السيارات، وهذه الزيادة تجلب خلفها زيادة في أعداد الحوادث المرورية كما أن قيادة صغار السن وسائقين غير ملمين إلماماً كاملاً بأصول القيادة يؤدي الى حصول حوادث مرورية كثيرة..

أود هنا أن أشير الى أن نتائج الحوادث المرورية لدينا مخيفة إذا ماقارناها بأعداد السيارات الموجودة في الخدمة وكذلك اذا ما قسناها بأعداد الحوادث المرورية فنحن نعاني من ارتفاع حصيلة النتائج البشرية بشكل جنوني فإذا كان لدينا العام الماضي «٢٤٠٠» متوفٍ ناتج عن حركة حوالي مليون سيارة فإن هذا الرقم مخيف إذا ما قارناه بأربعة آلاف متوفٍ في إحدى الدول المجاورة ناتج عن حركة ستة ملايين سيارة فالرقم لدينا يدل على أننا في مقدمة دول العالم في نتائج الحوادث المرورية قياساً على عدد الحوادث أو عدد السارات الموجودة وهذا الأمر يحتم الوقوف الجاد والمخلص في سبيل ايقاف هذا النزيف عند حد معين.

كما أن طرقنا تساهم مساهمة فعالة في هذه الزيادة لأنها اصبحت مصيدة للسيارات وللسائقين الى جانب سوء صيانة السيارة واهمالها من قبل سائقها..

احتياطات مفقودة

● العقيد أحمد ناجي مهفل- مدير مرور ذمار يؤكد بأن الظاهرة مزعجة ومخيفة في نفس الوقت جراء الأرواح التي تتساقط يومياً على الطرقات، ويشير الى ثلاثة أعمدة تقف وتشترك في الكوارث المرورية تتمثل في «السائق، والمركبة، والطريق» فبالنسبة للسائق يقول العقيد مهفل: لاشك بأن السائق يتحمل جزءاً كبيراً من أسباب وقوع هذه الحوادث، فإذا كان السائق يقود وهو يستمتع بدرجة عالية من التركيز واليقظة، ويحيط مركبته بعناية وفحص دوري بلا شك فإنه يمكن أن يتحاشى ٨٠٪ من الحوادث المرورية..

إلا أنه للأسف الشديد معظم السائقين لا يعير مركبتهم أو السيارات الخاصة به أي اهتمام رغم أن القانون يؤكد على ضرورة فحص المركبة ودائماً نحن في مرور ذمار نوجه السائقين في المحافظة والمحافظات الأخرى بضرورة توخي الحذر أثناء القيادة خاصة في الخطوط الطويلة..

ولكن للأسف الشديد البعض فقط يستجيب، بل إن الإهمال يصل بالبعض أثناء تعرض سيارته لأي خلل أو عطل في الخط الى وضع أحجار في الطريق وكان الأحرى بهم وضع المثلث الفسفوري على بعد مسافة والذي يجب أن يحمله كل سائق، مما يؤدي الى التسبب في حدوث كوارث ومآسي الخطوط..

ويضيف مدير مرور ذمار بقوله: أما بالنسبة للطريق، فإنها هي الأخرى تعد إحدى العوامل التي تتسبب في المشكلة، فازدحام بعض الخطوط الطويلة وقدم البعض الآخر يعقد هذه الظاهرة التي استفحلت في الفترة الأخيرة بشكل كبير، كما أن العديد من الطرق تفتقد للعلامات واللوحات التعريفية الخاصة بالمدن، فلا يوجد مثل هذه اللوحات سواءً الجانبية أو الأرضية التي تشير الى طول المسافة الواصلة الى المحافظة الأخرى وغيرها وهذه مسئولية الأشغال العامة.

كما أحب أن أشير الى نقطة هامة، وهي أنه من خلال زيارتي للعديد من البلدان العربية، لمست وجود مواقف طولية بين كل مسافة وأخرى في الخطوط الطويلة، هدفها خدمة مستخدمي الطريق سواءً عند تفقد السيارة أو حدوث أي طارئ ما، لكن للأسف الشديد هذا الشيء تفتقر اليه خطوطنا..

الشيء الآخر يتمثل في شحة عدد مدارس تعليم قيادة السيارات وهذه مشكلة أيضاً، ونحن نحرص كل الحرص على عدم منح أي سائق رخصة القيادة إلا بعد التأكد من جميع الشروط التي كفلها قانون المرور في هذا الجانب.

مع الاشارة إلى أن محافظة ذمار بدأت تتغلب على مشكلة الزحمة والاختناقات التي كانت تحدث من خلال توفر العديد من المداخل، فتم الانتهاء من توسعة مداخل المحافظة، تم افتتاحه مؤخراً من قبل الأخ الرئيس، وهناك توسعة جديدة يجري العمل بها من مدينة جهران الى منطقة يسلح كما أن هناك طريق المدخل الجنوبي لمدينة جهران باتجاه محافظة ذمار.

في الختام

تلك كانت باختصار جزءاً يسيراً من الصورة القاتمة للحوادث المرورية التي تشهدها بلادنا والتي ارتقت الى مستوى الظاهرة التي اصبحت تشكل كارثة تهدد المجتمع، ومع هذا الواقع المؤسف والأرقام العالية والمخيفة نؤكد بأن استشعارنا الجدي للمشكلة هو بداية الطريق الصحيح للعلاج ومؤشر طيب للخروج من دائرة الصمت والسلبية..

إن الضرورة تقتضي منَّا أولاً الاعتراف والشعور بحجم هذه الكارثة وسرعة العمل والتنسيق بين مختلف الجهات والأجهزة المعنية بهدف الحد من هذه الظاهرة المقلقة بدءاً بالمرور مروراً بالسائقين ونقابتهم والانشاءات والطرق وانتهاءً بالباحثين والأكاديميين لدراسة الظاهرة وتقديم العلاج الناجع لها..

كما يجب ايجاد مدارس خاصة لتعليم قيادة السيارات ومراكز للفحص الآلي على المركبات، تكون تابعة للإدارة العامة للمرور.

كما أن الضرورة تتطلب إلغاء جميع الاستثناءات في تطبيق قانون ونظم المرور حتى لايقود ذلك الى الفوضى.

بالاضافة الى تطوير ادارة الطرق وصيانتها والعمل على توسيع وازدواج الطرق خاصة تلك الخطوط الطويلة التي تربط بين المحافظات.

وقبل هذا وذاك تتحمل الوسائل الاعلامية المختلفة وفي مقدمتها الشاشة الصغيرة مسئولية خوض معركة التوعية بمخاطر المشكلة وتنفيذ حملات مكثفة لإرشاد المجتمع والسائقين بخطورة هذه الظاهرة..

والسؤال الأخير: لماذا أغلقت بعض مدارس تعليم قيادة السيارات أبوابها؟!

هذه المشكلة الى مرض استعصى على الحل والعلاج.. إلا أن الادارة العامة للمرور حددت أكثر من ستة أسباب رئيسية للظاهرة أهمها انفجار اطارات السيارات والسرعة الزائدة يليهما السير عكس الطريق وقطع الخطوط بطرق خاطئة.

وجاءت القيادة في الخطوط الطويلة وسط تساقط الأمطار العواصف في المرتبة الخامسة..

أما السبب السادس فيتمثل في عدم الالتزام بالمواصفات الفنية في تسيير السيارات والمركبات وعدم خضوعها للفحص والصيانة الدورية..

لكن تظل حالة الطرق الفنية والهندسية المتهالكة والقديمة أحد الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة.

حيث يؤخذ على هذه الطرق- خاصة الخطوط الطويلة منها التي تم شقها وسفلتتها في الستينات والسبعينيات كطريقي «صنعاء- تعز» و«صنعاء- الحديدة»- انها تفتقر الى أعمال التوسعة والصيانة وأنها ضعيفة ولا تتوفر فيهما الاشارات والعلامات المرورية وخطوط الرنج..

بالاضافة الى لجوء العديد من السائقين الى ورش السمكرة ومحلات التشليح، لشراء قطع غيار السيارات القديمة للسيارات والمركبات، خاصة الاطارات ونحوه..

المرور

شخص ولم يقم بإسعافه، أو قيادة مركبة آلية بدون فرامل، وفي هذه الحالة حدد القانون عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن سبعة أيام ولاتزيد عن شهر واحد أو بغرامة لاتقل عن «١٠٠٠٠» ريال، وتضاعف العقوبة في حالة تكرار المخالفة مع ايقاف العمل برخصة القيادة و...

● أما قيادة مركبة بعكس اتجاه السير أو السير بسرعة عن الحد الأقصى المصرح به في المناطق المأهولة، فقد أقر القانون عقوبة الحبس مدة لاتقل عن ١٤يوماً، أو بغرامة لاتقل عن «٥٠٠٠» ريال ولاتزيد عن «١٥٠٠٠» ريال و..

● وفي أثناء الحمولة الزائدة عن الحد القانوني المسموح به أو.. فإن العقوبة هنا تكون الغرامة والتي لاتقل عن «١٠٠٠» ولا تزيد عن ٥٠٠٠ريال..

وأمام ذلك نستطيع القول أنه على الرغم من ايجابية التعديلات الخاصة ببعض مواد وعقوبات قانون المرور، إلا أنها لاتزال ضعيفة ولن تتمكن من محاصرة حوادث ومآسي الطرق التي تزداد يوماً بعد يوم، وتخلف المئات من الضحايا والكوارث يومياً!